

يجوز ان يكون من الكلمات المتعدية المسماة بالافعال الاطعم
 والتكريم ويجوز ان يكون من الكلمات التي لا تعدى وتسمى فاعلا
 كالعلم والقدرة ونحوها وتستشكل ما بان اردت تعدى في ذات
 الكلمات فليس من الكلمات متعدية انما وان اردت تعدى في اثارها
 فالعلم والقدرة ايضا يتعدى اثرهما الى العجز والعجز هو المحال
 ان المراد تعدى الاثر ولكن الكلام المتعدي لا يتوقف حقيقة على تعد
 الاثر فظهر الفرق فافهم المسئلة الثالثة المجردة عن ان يكون
 اختيار ما ان صدر عن المجرد واختياره او غير اختياره فلو
 يقال الحسن او الذات بالسر وطوبى من جرد لا تكلف هذا هو
 من المتأخرين ومنهم قال يجب ان يكون اختيارا واختاره ابتداء
 المدققين وسند المحققين وان روج اسد وصد في حاشي
 التهذيب وقال لان الجمل صفة الفعل وبها الاختيار وكذا ذكره
 العلامة القناري في هو اثر الكشف لا يخفى ان العلامة لما

تذكروا المجرد عليه كما سنبين فاعلم مواد الخبر انما هي في المجرد وبعبارة
 فاعلم على تعبيره الاول ان على تعبيره الثاني حيا وفيها في تعريفه
 ثبت نص من اللغوين على عموم المجرد حتى يعرف الجمل المذكور
 المجرد وفيه العلامة لا الذين ذكره لسان المجرد عليه فالظاهر ان يكون
 المجرد وسما ايضا فعلا اختياريا يقتصر في الدليل والمنتد في
 الجمل من غير معارضة في اذ كل لم سمع الجمل على صفة واحدة
 القدر كذلك لم سمع الجمل ايضا وعدم تعدد الاول كما استدل بان
 من جهة اشتراط المجردية عليه يجب ان يكون اختياريا كما يمكن ان يكون
 من جهة اشتراط المجردية فحمله دليل على صدقها او بنا عليه دون
 الاخر حكم هذا الوجه كلامه روج اسد وصد واما قوله في الاستدلال
 بان طائفة الكشف بحث لان الجمل مضاف للقول الحقيقي اعلم
 من الفعل للاختيارين شيئا ذه نص اللغوين والاستعمال وقد
 روي ان اسد يحمل يجب الجمل في الصحاح ان الكلام الحسن قد ظهر